

الفصل ٥

تنامي اعتراف الجمعية العامة بمقوق الفلسطينيين



لوحة التصويت في قاعة الجمعية العامة على منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. (الصورة: الأمم المتحدة)

وفي ما يتعلق بقضية فلسطين، كان الاهتمام الدولي يتركز في الخمسينات ومطلع الستينات بشكل رئيسي على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والصراع بين دول المنطقة. وعلى إثر حرب عام ١٩٦٧، بدأت قضية فلسطين تُفهم في سياق سياسي أوسع. فقد انتعشت حركة الفلسطينيين من أجل نيل حقوقهم الوطنية. واعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية، التي أنشئت في عام ١٩٦٤، ميثاقاً وطنياً جديداً في عام ١٩٦٨ ورد فيه أن المجتمع الدولي أخفق حتى الآن في الاضطلاع بمسؤوليته، وتضمن الدعوة إلى مواصلة الكفاح من أجل نيل حقوق الفلسطينيين.

إعادة إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة، ١٩٧٤

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، سلّمت الجمعية العامة بأن "مشكلة اللاجئين من عرب فلسطين نشأت عن حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، اقترحت ٥٦ دولة عضواً إدراج "قضية فلسطين" بنداً في جدول أعمال الجمعية العامة. وأشارت إلى أن قضية فلسطين وحالة الشعب الفلسطيني ومصيره لم تُعرض على الجمعية العامة كبنء مستقل منذ ما يزيد على ٢٠ سنة. وقُبِل هذا الاقتراح، وأصبحت قضية فلسطين من جديد جزءاً من جدول أعمال الجمعية العامة منذ ذلك الوقت.

وأكدت الجمعية العامة من جديد، في قرار اعتمده في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي تشمل الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في السيادة والاستقلال الوطنيين، والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته. وفي كل عام منذ ذلك التاريخ يتم من جديد تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤.

منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب، ١٩٧٤

في عام ١٩٧٤ أيضاً، دعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في أعمالها بصفة مراقب، بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني. وتم لاحقاً توسيع نطاق مركز المراقب ليشمل جميع هيئات الأمم المتحدة.

وبعد ذلك، اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني. وأعدت الجمعية تأكيد الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقررت الجمعية العامة أيضاً استخدام اسم "فلسطين" بدلاً من "منظمة التحرير الفلسطينية" في منظومة الأمم المتحدة، وذلك دون الإضرار بمركز المراقب الممنوح لمنظمة التحرير الفلسطينية ومهامها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وبعد مرور عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه أن تمنح فلسطين، بصفة المراقب،

حقوقاً وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها، فضلاً عن مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية.

تشكيل لجنة حقوق الفلسطينيين، ١٩٧٥

أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المعروفة أيضاً بلجنة حقوق الفلسطينيين، في عام ١٩٧٥. وطُلب إليها أن تضع برنامجاً لتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف. وفي عام ١٩٧٦، قدّمت اللجنة مجموعتين من التوصيات، تناولت الأولى حقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم؛ والثانية حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة.

وناقش مجلس الأمن التوصيات، ولكنه أخفق في التوصل إلى قرار نظراً إلى التصويت السلبي من جانب الولايات المتحدة، وهي عضو دائم في المجلس. ونظر المجلس مجدداً في المسألة في مرات متتالية، ولكنه كان يرجىء في كل مرة اتخاذ قرار. غير أن الجمعية العامة أيدت التوصيات في عام ١٩٧٦ وفي الأعوام التالية. وطلبت الجمعية أيضاً إلى اللجنة أن تبقى الحالة المرتبطة بقضية فلسطين قيد نظرها وأن تقدّم تقاريرها وتوصياتها إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن. واللجنة مكلفة أيضاً بكفالة تعميم المعلومات عن توصياتها على أوسع نطاق ممكن عن طريق المنظمات غير الحكومية والوسائل الملائمة الأخرى.

وظلت اللجنة، طيلة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تتابع الحالة في ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين وتعرض النتائج التي توصلت إليها على الجمعية العامة ومجلس الأمن. وساعد برنامجها للحلقات الدراسية والندوات والأنشطة الأخرى على زيادة الوعي بقضية فلسطين على الصعيد الدولي، وركّز الجهود على الحاجة إلى تحقيق تسوية سلمية تستند إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب

دعت الجمعية العامة، في قرار اتخذته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب.

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وإذ تضع في اعتبارها صفة العالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثاق،

وإذ تذكر قرارها ٣١٠٢ (د - ٢٨) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٥ (د -

٥٦) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٤، و ١٨٤٠ (د - ٥٦) المؤرخ ١٥

أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تلاحظ أن كلا من المؤتمر الدبلوماسي المعني بإعادة تأكيد القانون الإنساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وإثرائه، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا بالفعل منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته،

وإذ تلاحظ أيضاً أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

١ - تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب؛

٣ - تعتبر أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤